9

THE EFFECTS OF OIL ON DEVELOPMENT AND THE RISE OF THE GULF COOPERATION COUNCIL

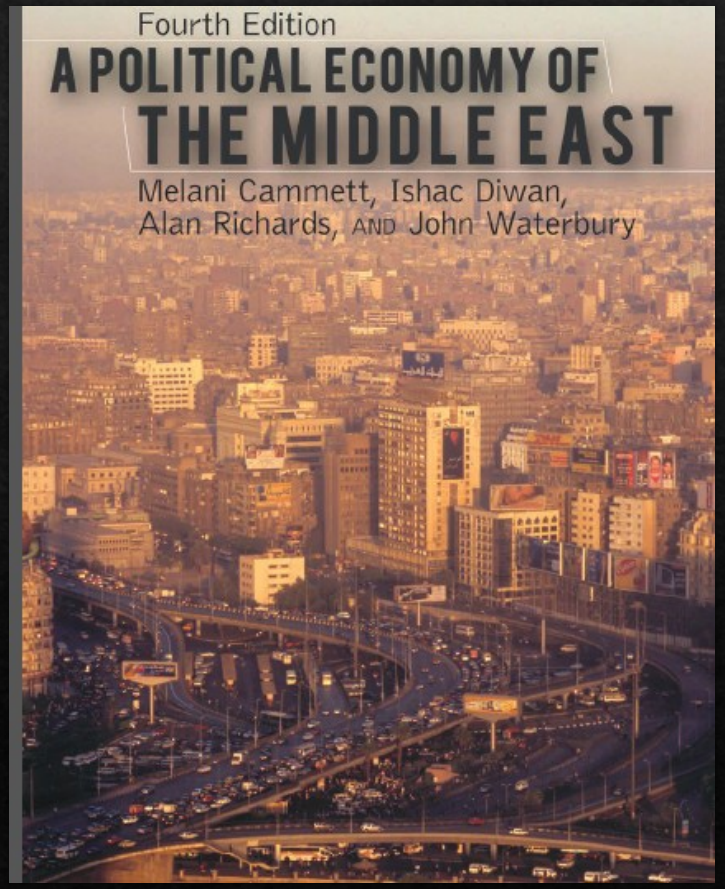

آثار النفط
على تنمية
وصعود مجلس
التعاون
الخليجي

- RPLA resource- poor labor-abundant (Egypt – Jordan- Lebanon- Morocco- Palestine- Tunisia)
- RRLA resource- rich labor- abundant(Algeria – Iran – Iraq – Sudan – Syria – Yemen)
- RRLP resource- rich labor- poor (Bahrain – Kuwait – Libya – Oman – Qatar - Saudi Arabia- United Arab
- Emirates)

لمحــة عامــة

انخفضت أسعار النفط في فترة الثمانينيات والتسعينيات بهدف تعديل الميزانيات، وازدهرت لتدفقات النقدية ما بعد عام 2000 وحتى عام 2014 على دول التعاون الخليجي.

أسعار النفط الخام وإيرادات النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق والجزائر 1998-2010

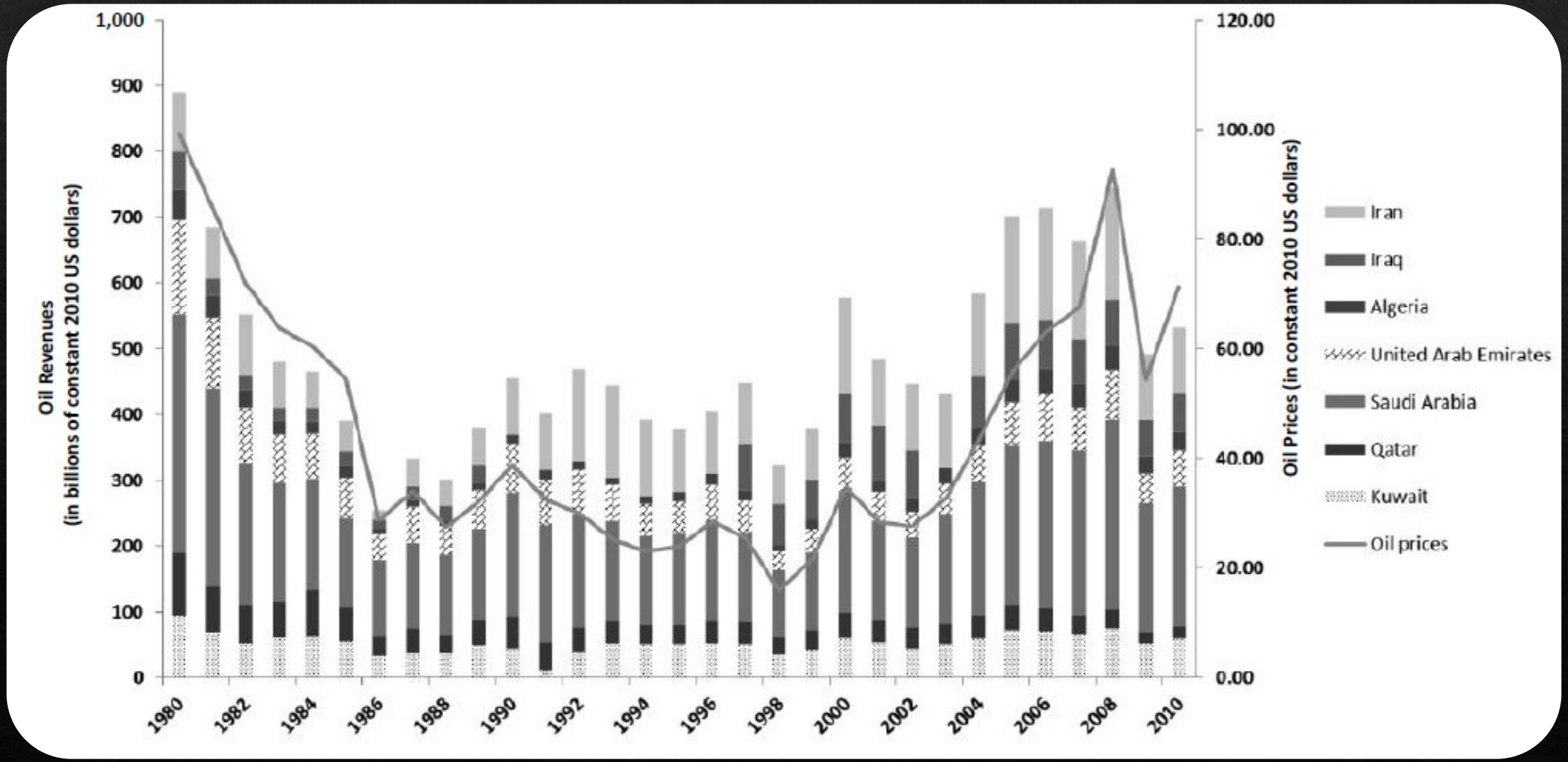

أبرز انهيارات أسعار النفط في 34 عاماً

1986

حرب الأسعار بين المنتجين تهوي بالنفط إلى **10 دولارات** من **39 دولاراً**

1997

الأزمة المالية الآسيوية تضرب النفط وسعره يصل إلى **11 دولاراً** من **23 دولاراً**

2008

الأزمة المالية العالمية تهز الأسواق ليتراجع السعر إلى **40 دولاراً** من **147**

2016

خلال **3** سنوات من الهبوط هوى النفط إلى **27 دولاراً** من **115 دولاراً** في **2014**

2020

مارس:

حرب الأسعار بين السعودية وروسيا تهوي بالنفط إلى **32 دولاراً** من نحو **67.7 دولاراً** في بداية العام

www.alaraby.co.uk AlAraby.ar

"النفط "لعنة الموارد

- شوه النفط مسارات التنمية من خلال عدم توازن الاقتصادات
- إعاقة التنمية الاجتماعية بشكل عام
- تعزيز حكم المستبدين
- تفضيل المجتمعات الاستهلاكية على الإنتاج

الآثار المتنوعة للنفط على الحوكمة

- يمكن أن يؤثر النفط على نتائج التنمية:

(1)يمكن أن يعزز النفط صعود الدول المستقلة التي تتأثر قليلاً بمجتمعها

(2)يمكن أن يقوض النفط تنمية قدرة الدولة

(3)يمكن للنفط أن يعزز التفتت الاجتماعي ويمنع التنمية الاجتماعية

تلعب هذه التأثيرات دورًا في منطقة الشرق الأوسط بدرجات متفاوتة، اعتمادًا على نوع الحوكمة التي تبلورت في كل بلد بمرور الوقت.

- في بلدانRRLP ، تميل الأنظمة إلى تفضيل استراتيجيات البقاء التي تعتمد على الريعية أكثر من القمع المطلق، بينما إذا كان نصيب الفرد من النفط متواضعًا ، كما هو الحال في دول RRLA فإن استراتيجية القمع هي الأفضل من الناحية النظرية.

الآثار المتنوعة للنفط على الحوكمة

- عزز النفط نظامًا من المصالح والامتيازات والاحتكارات المتشابكة قائم بالفعل قبل اكتشافه.

- دعم النفـط شـكلاً أكـثر اعتـدالًا من الحكم الاسـتبدادي في دول RRLP في البدايـة، ثم ظهـرت المرحلـة الثانيـة الأكـثر عنفًـا بعـد محـاولات التصـنيع الفاشـلة في السـتينيات والسبعينيات، إلى جانب الهزيمة المهينة في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967

- كفاءة الإدارة العامة والاقتصاد العام مقيدة لأن عدم وجود قوى سياسية ومؤسسية متوسطة المستوى يعرض القطاع الخاص للافتراس ويترك السياسة العامة مفتوحة

استقلالية الدولة: الدول التوزيعية والقمعية

- تمنح عائدات النفط الكبيرة الدولة استقلالية معينة عن المجتمع في كل من دولRRLP وRRLA.
- الجانب الإيجابي، تسمح الاستقلالية النسبية للدولة بالتكيف بسرعة أكبر مع الصدمات الخارجية، مما قد يكون مفيدًا للتنمية.
- الجانب السلبي، فإن الدول المستقلة سواء كانت توزيعية أو قمعية، ليست مجبرة من قبل مجتمعها على تطوير القدرة الإدارية والاستجابة للمطالب الاجتماعية.
- تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على الرعاية، وهي نظام للضرائب السلبية يتم من خلاله تمديد ريع النفط ليشمل السكان، شكلت الطريقة التي تمارس بها المحسوبية استقلالية الدولة وقدرتها بطرق عديدة.
- استفاد سكان المملكة العربية السعودية من الرعاية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية، والطاقة المدعومة،

استقلالية الدولة: الدول التوزيعية والقمعية

- طورت الإمارات العربية المتحدة عقودًا اجتماعية تتضمن رعاية مباشرة للسكان بالإضافة إلى سيطرة كبيرة على القطاع الخاص. واختلفت عن المملكة العربية السعودية من حيث الدرجة - كونها أكثر ثراءً على أساس نصيب الفرد، وسمح نظام الامتيازات الاجتماعية لعائلات النخبة التجارية بتأمين علاقات وثيقة مع الطبقة الحاكمة التي تعيش في بيئة الأعمال الحالية في الإمارات العربية المتحدة.
- يبدو أن النفط قد منح مستوى معينًا من الحكم الذاتي للأنظمة الملكية والذي تطور في دول مجلس التعاون الخليجي على امتداد سخي للوضع الريعي لكل من نخبة رجال الأعمال والسكان ككل.
- في بلدان RRLA ، دفع فشل الجمهوريات في تحقيق يوتوبيا التحديث في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلى تطوير استراتيجيات البقاء المبنية على القمع، حيث لم يكن بمقدورهم تحمل أشكال سخية من الرعاية، ونتيجة لذلك، أصبحت قاعدة هذه الأنظمة أضيق بمرور الوقت، وفي نفس الوقت جعلتها أكثر هشاشة، ولكنها زادت أيضًا من هامش مناوراتها.

قـــدرة الـدولـــــة

لقد رأينا أن "القدرة" و "سيادة القانون" كانتا عند مستويات جيدة نسبيًا في بلدان RRLP بالنسبة إلى دخلها، لكنهما كانا منخفضين للغاية في بلدان RRLA

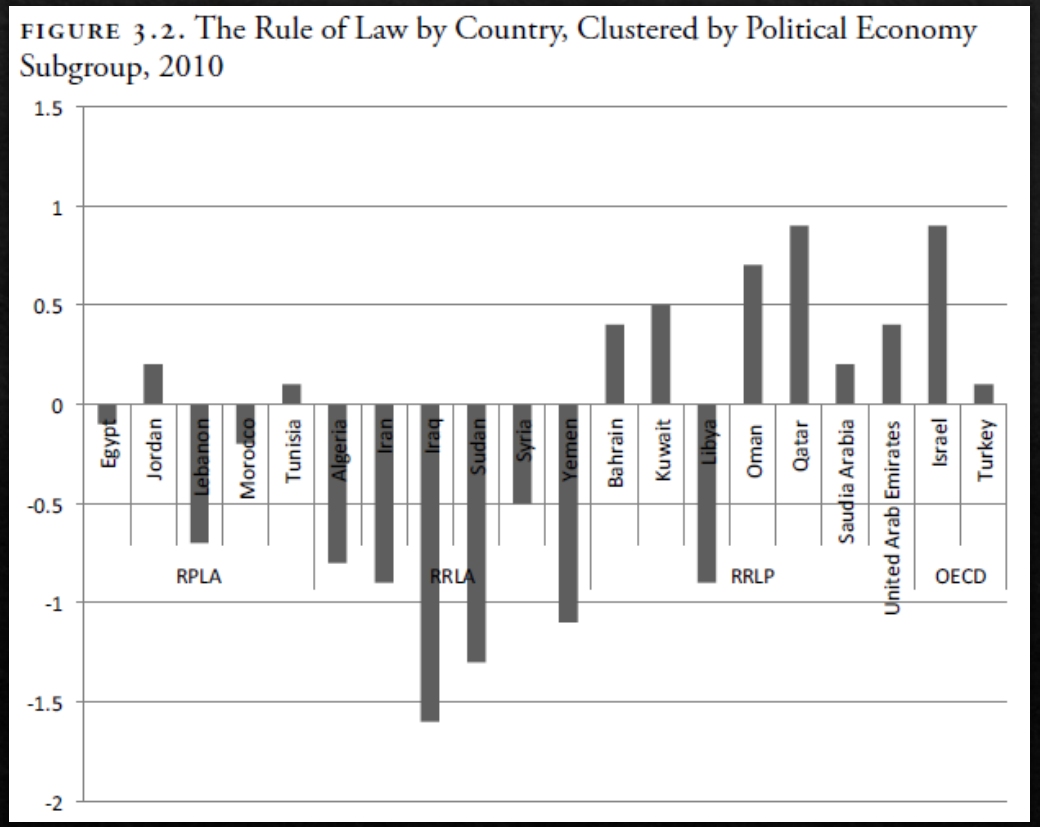

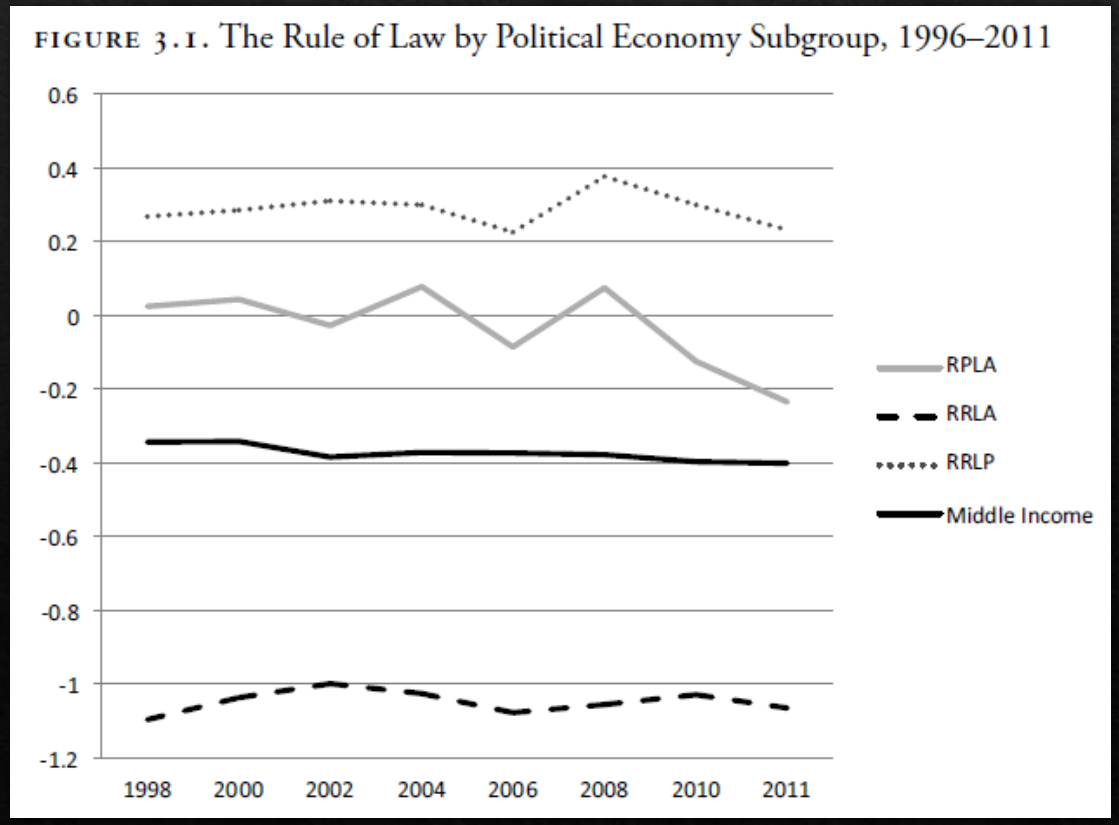

قـــدرة الـدولـــــة

- النمو يتطلب طلبًا على السعة يتم التعبير عنه كضغط سياسي، أو كمطلب من المجتمع والطبقة الوسطى للحصول على خدمات حكومية أفضل أو كمطلب من طبقة رجال الأعمال لمزيد من تطبيق حكم القانون.

- في المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، خلقت الإدارة الأبوية مشـاكل لتطـور الدولـة بمـرور الـوقت. أدى تجـاوز البيروقراطيـة إلى خـدمات مترامـيـة الأطراف لا يمكن السيطرة عليها من خلال أنظمة المساءلة الرأسية. ومع ذلك، لم تكن القوى الأفقية قادرة على التطور على المستوى المتوسط للضغط من أجل أداء أفضل، أو حتى للضغط من أجل تقديم قرارات من أعلى إلى أسفل بطريقة متكاملة. كان هناك

قدرة الدولة

- تم التعامل مع نقاط الضعف المؤسسية **على المستوى الكلي** وبعضها تطور عضوياً في المجتمع على المستوى الجزئي. على المستوى الكلي، اكتشفت الدولة أنه يمكنها تجاوز مؤسسات الدولة غير الفعالة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة تخدم هذا الدور "الجزر المحمية ذات الكفاءة البيروقراطية".
- أدى تدفق الشباب السعودي العائدين من حملة الشهادات الغربية، وكذلك المستشارين الأجانب ذوي الرواتب المرتفعة، إلى تغيير طابع العديد من المؤسسات. وضع هؤلاء المديرين الجدد إستراتيجيات لعزل قطاعات معينة من الحكومة عن المحسوبية وتأثيرها الشنيع على الأداء المؤسسي. مثل:

قـــدرة الـدولـــــة

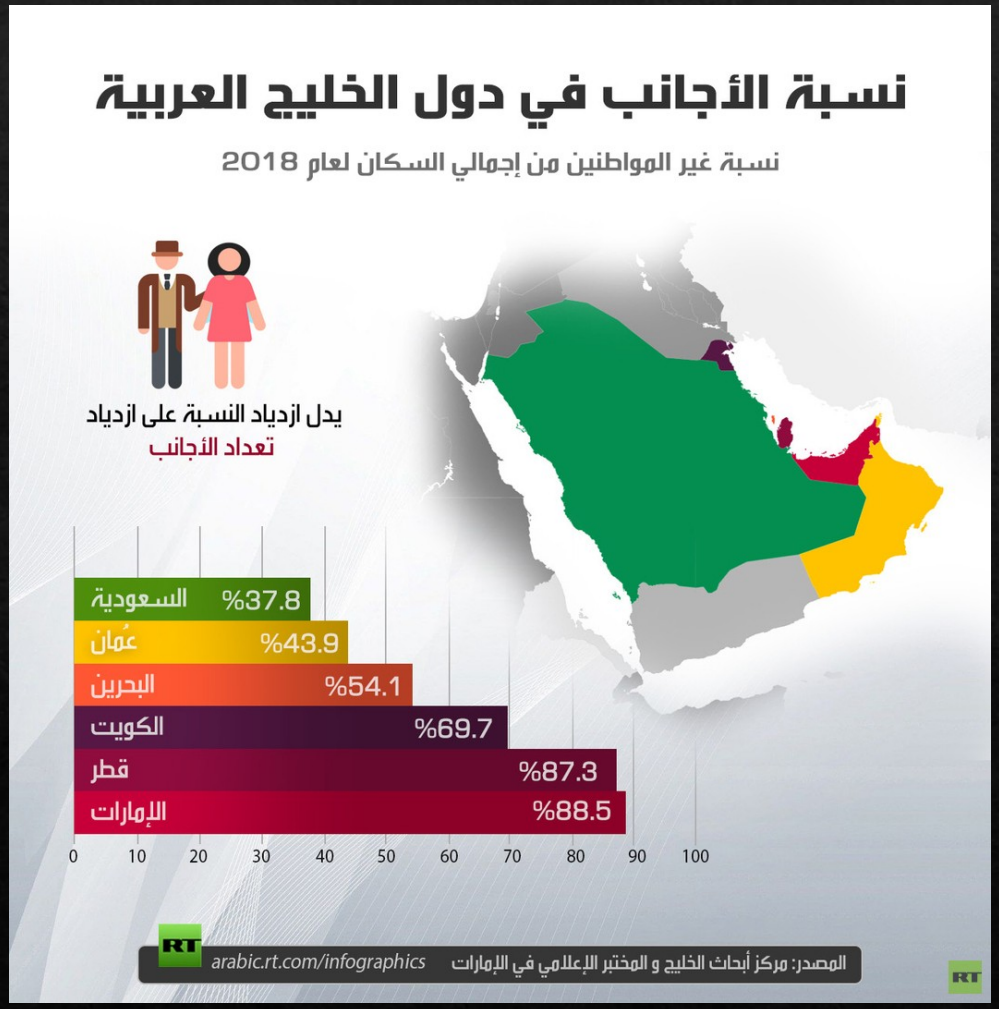

- **على المستوى الجزئي**، ظهر السماسرة الذين يمكنهم استخدام علاقاتهم لحل مشاكل مثل الحصول على تصاريح عمل للعمال الأجانب أو تراخيص للعمل لدى الشركات الأجنبية. وهكذا، يمكن للمواطنين الذين بقوا خارج الوظائف الحكومية أن يتصلوا بشبكات المحسوبية المختلفة للرعاية المحلية.

- سمح نظام الكفالة (الشائع بدرجات متفاوتة عبر دول الخليج) للمواطنين بالاستفادة من جنسيتهم للسماح للعمال الأجانب ورجال الأعمال بالإقامة في بلادهم والعمل فيها. وبهذه الطريقة، كان

قـــدرة الـدولـــــة

- في دولRRLA ، تطـورت قـدرة الدولـة بشـكل أساسـي حـول الأجهـزة الأمنيـة القمعيـة. لقـد ورثت دول قمعيـة مثـل الجزائـر والعـراق وسـوريا بيروقراطيـات كبـيرة من ماضـيها الاشـتراكي ومخزونهـا النفطي. عملت هـذه الـدول على تطـوير جهـاز قمعي "فعـال" - لتصـبح ركـائز الاسـتمرارية الاسـتبدادية. في هـذه البلدان، سيطرت المصالح الأمنية وتفويض بقاء النظام بأي ثمن على المؤسسات "المدنية".
- في دول مجلس التعـاون الخليجي، ولـدت الطفـرة النفطيـة في السـبعينيات قـدر كبـير من الاسـتقلالية للحكام والفاعلية في الخيارات التي اتخـذوها، لكن هذه الخيارات فرضت على هؤلاء الحكام التزامات سياسية لم يتمكنوا من الهروب منها بسهولة. مع إنفاق الإيرادات، ظهرت جهات فاعلة محلية جديدة (مقـاولون، وكلاء، متلقـون للإعانـات، حكومـة البيروقراطـيين) الـذين بـدأوا بـدورهم في الحـد من حريـة الدولة في المناورة.
- حتى في فـترة انخفـاض أسـعار النفـط في منتصـف الثمانينيـات ، رفضـت دولRRLP خفض معـدل التوظيـف في القطـاع العـام أو قطـع حالـة الرفاهيـة، حيث أصـبحت شـرعية الحكـام قائمـة على نظـام

قــدرة الـدولـــــة

- مع بدايـة الانتفاضـات العربيـة عـام 2011، ردت دول الخليج على الانتفاضـات العربيـة من خلال زيـادة رعايتها بشكل كبير، وتقليل مدخراتها، وتحويل النفقات نحو الدعم المتكرر (الأجور والإعانات)، وبالتالي التخلي عن الإصلاحات.

- لم يكن لـدى دول RRLA جيـوب عميقـة على عكس المملكـة العربيـة السـعودية ودول مجلس التعـاون الخليجي الأخرى، وبالتالي لم تتمكن من تخفيف الصدمات على فترات طويلة، و لم تشهد دول RRLA تطوير القطاع الخاص كبديل جذاب للتنمية التي تقودها الدولة، لأنه سيهدد استدامة النظام في جوهره.

- تاريخ أنظمة دول RRLA في التطرف، بما في ذلك تأميم جزء كبير من القطاع الخاص، جعل من الصعب عليها إيجاد ترتيبات عملية لنمو القطاع الخاص. نتيجة لذلك ، في حين كانت هذه البلدان أكثر مرونة في فـرض تغيـيرات من أعلى إلى أسـفل، تم تقليص بـدائلها بشـدة. في العديـد من هـذه البلـدان ارتفعت

التـجزئــة الاجتماعيـــة

- كان "صـوت" المجتمـع منخفضًـا بشـكل متسـاوٍ في كـل من بلـدان RRLP و RRLA وقمعـه هـو الأداة الرئيسية لبقاء النظام الاستبدادي وأدوات الاستقطاب والقمع.
- لشـكل الوحيـد للتنظيم الاجتمـاعي الـذي بـدأ في الظهـور في دول مجلس التعـاون الخليجي، إلى جـانب الجماعـات الدينيـة الخاضـعة للرقابـة، هـو اتحـاد رجـال الأعمـال حيث تشـجيع جمعيـات الأعمـال على تشكيلها من أجل دعم قرارات الحكام للانخراط في الإصلاحات الاقتصادية.
- المعارضة نادرة في غياب المنظمات المتوسطة، لكن خطر اندلاع حرائق شعبية كبيرة لا يزال قائما. يميـل الحكـام إلى تـوخي الحـذر من الـرأي العـام، كمـا ينعكس في جهـودهم لقمـع المعارضـة الـتي تم التعبير عنها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- كان للتـدفقات الهائلـة للعمـال الأجـانب من جميـع الأنـواع عـواقب اجتماعيـة وسياسـية أيضًـا، مـع وجـود الكثـير من العمالـة المحليـة الـتي تعمـل لصـالح الحكومـة، فـإن اسـتيراد العمالـة الأجنبيـة يسـمح بتطـوير

اقتصاديات النفط

- يفترض أن التدفق الكبير للنفط يعيق عملية التنمية بطرق مهمة ويمكن أن يجعل الدولة المنتجة للنفط أسوأ حالاً مما كانت عليه بدون النفط. الحجج لهذا الأمر اقتصادية وسياسية فالدول المنتجة للنفط أقل تنوعًا، وتميل أيضًا إلى أن تكون استبدادية، وكلاهما يمكن أن يؤدي إلى نمو أقل.
- الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية يمكن أن يعانون من أمراض مختلفة: فهم يخاطرون بأداء ضعيف في الزراعة والتصنيع لديهم مستويات عالية من عدم استقرار الاقتصاد الكلي والتضخم لديهم دول متضخمة وقطاعات خاصة تفتقر إلى الديناميكية وانخفاض مستويات خلق فرص العمل وارتفاع مستويات البطالة.
- السياسات الاقتصادية يمكن أن تخفف الآثار الاقتصادية السلبية لهذه العلل. فهي متاحة تقنيًا لضمان أن يصبح النفط نعمة وليس نقمة. وتشمل هذه السياسات، سياسات الاقتصاد الكلي المعقولة لتحقيق الاستقرار، وسياسات تجنب الديون الخارجية المفرطة، والسياسات التي تبطئ الإنفاق للسيطرة على التضخم، والسياسات التي تدعم نمو القطاع الخاص، وسياسات الاستثمار في القطاعات التي يمكن

اثار تغير السعر النسبي وهجرة اليد العاملة

- يؤثر وجود عائدات نفطية كبيرة، على أحد الأسعار الرئيسية في الاقتصاد - سعر الصرف، هذا الارتفاع الحقيقي لسعر الصرف يؤثر بشدة على الحوافز الاقتصادية. يقود رأس المال والعمالة للانتقال من إنتاج السلع القابلة للتداول إلى السلع غير القابلة للتداول إنتاج السلع، حيث العوائد أعلى الآن. هذا التحول يعزز الركود الزراعة والتصنيع (السلع التجارية).

آثار تغير السعر النسبي وهجرة اليد العاملة

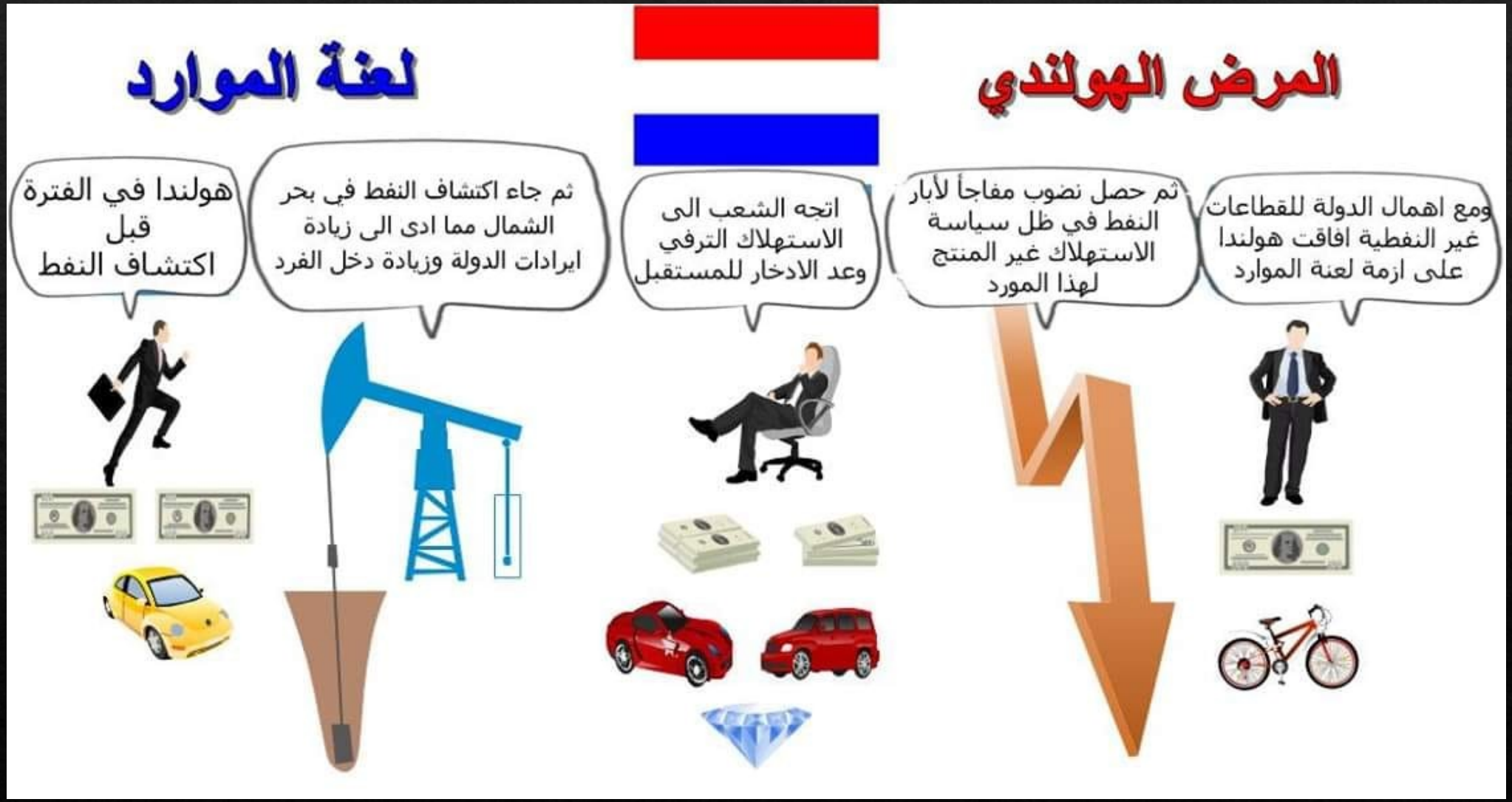

* الاستراتيجية الفريدة لدول مجلس التعاون الخليجي:

استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية فريدة: الاستيراد المكثف للعمالة الأجنبية، والتي أصبحت السياسة المميزة لهذه المنطقة. الهدف من هذه الاستراتيجية هو إزالة عنق الزجاجة الرئيسي الذي يعيق النمو، وهو الاختناق في العمالة والمهارات لمنع ارتفاع الأجور عندما ينمو الاقتصاد. تم استيراد شركات البناء الدولية والخدمات المالية والتأمين الدولية والمدرسين الأجانب وما إلى ذلك على نطاق واسع.

آثار تغير السعر النسبي وهجرة اليد العاملة

TABLE 9.1. The Labor Force in the Gulf States, 2010

	Population		*Labor*		*Natives Working in Public Service*	*Natives Working as Civil Servants*	*Expatriates in the Private Sector*
	Total	*Expatriates*	*Total*	*Expatriates*			
Bahrain	727,000	40.7%	599,016	77%	34%	79%	83%
Kuwait	2,867,000	65.1	2,058,852	84	80	69	96
Oman	2,567,000	24.4	1,095,528	75	47	85	84
Qatar	813,000	78.3	1,260,239	94	87	41	99
Saudi Arabia	24,573,000	25.9	8,793,812	62	75	97	87
United Arab Emirates	4,496,000	71.4	3,000,000	91	73	49	97
All GCC countries	35,862,000	35.7	16,807,447	78	66	70	91

Sources: Hodson (2013); for Saudi Arabia, Hertog (2012).